



جمعية درع الأهلية
Dire Altaahilia

سلسلہ تاسعہ الحجۃ الحریمہ

سياسات وإجراءات الضوابط المتعلقة بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال

تهدف هذه السياسة إلى توفير إرشادات حول عملية القيام بتقييم المخاطر على مستوى الجد كما أنها توضح بشكل خاص المبادئ العامة التي يمكن أن تكون بمثابة إطار مفيد عند تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

كما أن الجمعية تسعى إلى تحديد وتحليل وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتكون بمثابة الخطوة الأولى لمعالجة هذه المخاطر وتتكون المنهجية المتبعة بالجمعية من ثلاثة مكونات رئيسية تتمثل في التهديدات ونقاط الضعف والعواقب.

ويعد الهدف الرئيس من قيام الجمعية بإجراء عملية التقييم لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التالي:

يمكن تقسيم عملية تقييم المخاطر إلى سلسلة من الأنشطة والمراحل وتتمثل في تحديد ☐ المخاطر وتحليلها وتقييمها ومن ثم اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة تلك المخاطر:

تحديد المخاطر -1

تبدأ عملية تحديد المخاطر بوضع قائمة أولوية بالمخاطر المحتملة أو عوامل المخاطر التي تمثل نقاط الضعف المعروفة أو المشتبه بها بالجمعية والتي تعتبر من مسببات مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

تحليل الأولويات وتقليل المخاطر -2

وتكون بدراسة طبيعة المخاطر أو عوامل المخاطر التي تم التعرف عليها في تحديد المخاطر، والهدف من ذلك هو الفهم الشامل لكل المخاطر وتحديد أولويات العمل.

تقييم فاعلية الاستراتيجيات والسياسات المتبعة لتقليل المخاطر -3

تهدف هذه العملية للتركيز على المخاطر التي تم تحليلها في المرحلة السابقة ووضع استراتيجيات لتقليل ومنع المخاطر، حيث يوجد أساليب عدة في التعامل مع المخاطر مثل الوقاية أو تخفيفها أو قبولها، فإن أنسب هذه الأساليب هي الوقاية.

اتخاذ قرارات وتوصيات مناسبة -4

- ستقوم الجمعية بتطبيق الإجراءات التالية في حال توفرت شكوك تجاه متبررع أو داعم:
- التحقق من هوية الداعم أو المتبررع من خلال المستندات الأصلية التي توضح هويته (بطاقة الهوية الوطنية – سجل الأسرة.....)
 - التدقيق المستمر في جميع العمليات المالية لضمان عدم الاشتباه في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب
 - الاستجابة لكل ما تطلبه الإدارة العامة للتحريات المالية من معلومات إضافية.
 - في حال الاشتباه في مصداقية أية معلومة قدمها المتبررع أو الداعم تلتزم الجمعية بإبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية فوراً وبشكل مباشر، وتزودها بتقرير مفصل يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوافرة لديها عن تلك العملية والمبرر أو الداعم أو الداعمات، وإنهاء العلاقة مع
 - يحظر على الجمعية وأي من مديريها أو أعضاء مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية أو الإشرافية أو العاملين فيها، تنبيه العميل أو أي شخص آخر بأن تقريراً بموجب النظام أو معلومات متعلقة بذلك قد قدمت أو سوف تقدم إلى الإدارة العامة للتحريات المالية أو أن تحقيقاً جناحاً جارياً وقد أجري، ولا يشمل ذلك عمليات الإفصاح أو الاتصال بين المديرين والعاملين أو عمليات الاتصال مع المحامين أو السلطات المختصة.
 - لا يترتب على الجمعية وأي من أعضاء مجلس الإدارة أو اللجان أو الإدارة التنفيذية أو العاملين فيها أي مسؤولية تجاه التبليغ عنه عند إبلاغ الإدارة العامة للتحريات المالية أو تقديم معلومات لها بحسن نية.
 - على كل موظف يعمل في الجمعية الالتزام بسرية المعلومات التي يطلع عليها ضمن نطاق عمله وأجابه حتى بعد انتهاء مسؤولياته.
 - الاحتفاظ بسجلات الفحص مدة عشر سنوات، وإتاحتها للسلطات المختصة عند الطلب

5- الرقابة:

- تخضع الجمعية للإجراءات التيتي تتخذها الجهات الرقابية في الدولة لأدائها لمهامها ومن
- جمع المعلومات والبيانات من الجمعية وتطبيق الإجراءات الإشرافية المناسبة، بما في ذلك إجراء عمليات الفحص الميداني والمكتبي.
- إلزام الجمعية بتوفير أي معلومة تراها الجهة الرقابية ملائمة للقيام بوظيفة ما والحصول على نسخ للمستندات والملفات أيا كانت طريقة تخزينها وأينما كانت مخزنة.
- إجراء تقييم مخاطر احتمال وقوع غسيل الأموال في الجهات التيتي تملك الجمعية صلاحية الرقابة عليها.
- إصدار تعليمات أو قواعد أو إرشادات أو أي أدوات أخرى للمؤسسة؛ تنفيذاً للأحكام النظام.
- التحقق من أن الجمعية تعتمد التدابير المقررة وفقاً للأحكام النظام.
- وضع إجراءات النزاهة والملاءمة وتطبيقها على كل من يسعى إلى المشاركة في إدارة الجمعية أو الإشراف عليها أو العمل أو التطوع فيها.
- الاحتفاظ بإحصاءات عن التدابير المتخذة والعقوبات المفروضة.

6- التبليغ:

- تلتزم الجمعية بالتبليغ على كل معاملة يشتبه أن لها علاقة بغسيل الأموال إلى الجهات المختصة بالدولة؛ على أن تكون المعلومات والمستندات والأدلة كافية بها.
- لا يجوز التكتّم بأي حالة اشتباه أو التأخر في التبليغ عنها، بل يجب الإبلاغ عن العملية المشتبه فيها وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في مكافحة الإرهاب وغسل الأموال ولا التنفيذية.

- يتوجب على الموظف المفوض تبليغ الجهات المختصة فوراً عن أي عملية مشبوهة.
 - يجب على الموظف المفوض التبليغ عن العمليات المشتبه فيها بغض النظر عن تعلقها بأمور أخرى.
 - تحري السرية التامة وعدم إفشاء أمر التبليغ للمشتبه به أو غيريره.
 - إرسال تقرير بالعملية المشتبه بها لوحدة التحريات المالية بشكل مباشر.
 - توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات وبيانات وافية.
 - تقدم الجمعية تقاريرها عن البلاغات عند طلبها من وحدة التحريات والجهات المختصة
- 7- العقوبات:
- الجمعية ليست جهة مخولة بإيقاع العقوبات على المتهمين أو المدانين، بل ترفع بهم إلى الجهات المختصة وللجهات المختصة أن تتخذ الإجراءات أو الجزاءات التي تنص عليها اللائحة
 - يخضع أي موظف يخل بالاشتراطات وتعليمات مكافحة الإرهاب وغسل الأموال إلى العقوبات المنصوص عليها من قبل الدولة دون أدنى مسؤولية على الجمعية

8- نموذج الإبلاغ عن شبهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

يستخدم هذا النموذج من قبل موظفي ومنسوبي الجمعية في حال وجود شبهة تتعلق بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، وذلك وفق متطلبات المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي.

بيانات المبلغ : _____

المسمى الوظيفي: _____

الإدارة / القسم : _____

تاريخ الواقعة : ____ / ____ / ____

نوع العملية المشبوهة: تبرع - تحويل مالي - عقد - أخرى _____)

تفاصيل العملية المشبوهة:

المبلغ المالي إن وجد :).....)

الأطراف المرتبطة بالعملية:

المستندات المرفقة :

.....

ملاحظات إضافية :

توقيع المبلغ _____ :

تاريخ الإبلاغ: ____ / ____ / ____

مسؤول الالتزام

اسم المستلم _____ :

تاریخ الاستلام: ____ / ____ / ____

الإجراء المتخذ : _____

تم الاعتماد في اجتماع مجلس الادارة تاريخ ٨ / ٤ / ٢٠٢٦

